المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة تحليلية استشرافية حول:

السياسات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتأثيرها على ليبيا

إعداد / أ. ابتسام الطاهر القصبي
عضو اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

مقدمة:

منذ بداية القرن الواحد والعشرين، بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات) في أن تلعب دورًا بارزاً في السياسة الإقليمية والدولية، مدفوعةً برغبتها في تعزيز مكانتها كقوة إقليمية فاعلة، وقد تمثل أحد أبرز أوجه هذا الدور في تدخلها المستمر في النزاعات الإقليمية، بما في ذلك في دولة ليبيا، التي تمزقها الحرب الأهلية منذ الإطاحة بالنظام السابق في 2011، فمثلت ليبيا مجالاً استراتيجياً ذا أهمية بالغة بالنسبة للإمارات، نظراً لتأثيرها المباشر على أمن المنطقة وحالة الاستقرار الإقليمي.

دور الإمارات في ليبيا يعكس بوضوح السياسة الخارجية الإماراتية التي تستند إلى مجموعة من المبادئ الرئيسية، أبرزها الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، محاربة التطرف، وتأمين مصالحها الاقتصادية، ومع ذلك، فإن تدخل الإمارات في النزاع الليبي أثار جدلاً واسعاً بسبب تعقيدات الوضع المحلي وتعدد أطراف النزاع، وكذلك بسبب التأثيرات السلبية التي قد تترتب على التدخلات العسكرية في هذا الصراع، تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل استشرافي عميق للسياسات الخارجية لدولة الإمارات في ليبيا، وتأثيراتها المحتملة على الأمن الإقليمي ومستقبل البلاد.

خلفية السياسة الخارجية الإماراتية:

تتسم السياسة الخارجية لدولة الإمارات بنهج يتسم بالمرونة والمراعاة للمتغيرات الإقليمية والدولية، حيث تتبع الإمارات سياسات تهدف إلى الحفاظ على أمنها القومي وتعزيز قوتها الإقليمية والدولية، بعد تأسيسها في عام 1971، أصبحت الإمارات جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الخليجية والعربية، وركزت على تطوير علاقاتها مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وروسيا، بالإضافة إلى بناء تحالفات استراتيجية مع دول عربية أخرى مثل مصر والسعودية.

فيما يتعلق بالملفات الإقليمية، تتمثل أبرز اهتمامات الإمارات في مواجهة المدّ الإسلامي المتطرف (مثل جماعة الإخوان المسلمين وتنظيم داعش)، وكذلك التأثيرات الإيرانية في منطقة الخليج، ولتحقيق هذه الأهداف، تبنت الإمارات سياسات تدخلية في بعض دول المنطقة، ومن أبرزها تدخلها العسكري في اليمن وليبيا، ودعمها للقوى التي تتبنى رؤيتها السياسية في المنطقة، في ليبيا كان من أبرز أهداف الإمارات: القضاء على النفوذ التركي القطري، ومحاربة جماعة الإخوان المسلمين، ودعم استقرار النظام السياسي الذي يتماشى مع مصالحها الأمنية والاقتصادية.

التدخل الإماراتي في ليبيا (السياق والمحفزات):

بدأت الإمارات في تدخلاتها العسكرية في ليبيا منذ عام 2014، عندما انزلق البلد إلى صراع مسلح بين الحكومة الليبية المعترف بها دولياً (حكومة الوفاق الوطني) وبين قوات الجيش في الشرق الليبي بقيادة "المشير خليفة حفتر"، هذه الفترة شهدت توتراً متزايداً، حيث دخلت الإمارات في تحالف مع "حفتر"، وهي خطوة اعتبرها البعض خطوة استراتيجية لتقليص النفوذ الإخواني في ليبيا، وقد جاء هذا التدخل في سياق دعم "حفتر" في معركته لاستعادة السيطرة على مناطق الغرب الليبي، بما في ذلك العاصمة طرابلس.

التحليل العسكري للإمارات في هذا الصراع يتضمن دعماً لوجستياً كبيراً للجيش الذي يقوده "حفتر" رغم عدم توافق الفرقاء الليبيين حوله، شمل توفير طائرات حربية متطورة، مثل طائرات "ميراج" وطائرات من طراز "F-16"، وكذلك توفير الدعم الاستخباراتي والأسلحة الثقيلة، كما قدمت الإمارات دعماً مالياً كبيراً "لحفتر" من خلال التمويل المباشر والتنسيق مع قوى إقليمية أخرى مثل مصر والسعودية.

التأثيرات الجيوسياسية للاستراتيجية الإماراتية في ليبيا:

تحالفات الإمارات الإقليمية والدولية بشأن ليبيا:

تسعى الإمارات من خلال تدخلها في ليبيا إلى تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي عبر بناء تحالفات استراتيجية مع أطراف فاعلة في المنطقة والعالم، على المستوى الإقليمي، تشكل روسيا أحد أبرز حلفاء الإمارات في الصراع الليبي، حيث قدمت موسكو دعماً عسكرياً "لحفتر" من خلال إرسال مرتزقة من شركة "فاغنر" الروسية، هذا التعاون العسكري بين الإمارات وروسيا يبرز التحالف الوثيق بين البلدين، والذي يعتمد على مصالح مشتركة في تعزيز الاستقرار الإقليمي ومنع تزايد نفوذ القوى الغربية أو تركيا في المنطقة.

علاوة على ذلك، الإمارات تتطلع إلى تحفيز تعاون أوسع مع القوى الغربية، مثل فرنسا، التي رغم دعمها لحكومة الوفاق في فترات معينة من النزاع، إلا أن لها مصالح اقتصادية وأمنية قد تتقاطع مع الإمارات في بعض الأحيان، مثلًا، فرنسا ترى في الاستقرار الليبي ضرورة لتحقيق مصالحها في المنطقة الساحلية والنفطية في البحر الأبيض المتوسط، هذه التحالفات تتيح للإمارات تعزيز موقفها الاستراتيجي في الصراع الليبي، وتمنحها قدرة أكبر على التفاوض مع القوى الكبرى بشأن الدور الذي تسعى للعبه في المنطقة.

من جهة أخرى، مصر، التي تعد أحد أكبر حلفاء الإمارات في الشرق الأوسط، تقدم أيضاً دعماً قوياً "لحفتر"، التعاون الوثيق بين القاهرة وأبوظبي يهدف إلى محاربة الإسلام السياسي الذي يمثل تهديداً لكلا البلدين، وبدعم مباشر من مصر، تمكنت الإمارات من تأمين موقفها العسكري في ليبيا عبر القنوات الدبلوماسية والعسكرية المشتركة، مما يعزز محاولاتها للحد من تأثير تركيا وقطر في ليبيا.

تأثير الإمارات على التوازن الإقليمي في ليبيا:

تأثير الإمارات في ليبيا يتجاوز حدود الدعم العسكري "لحفتر"، حيث يسهم بشكل واضح في إعادة تشكيل التوازن الإقليمي في شمال إفريقيا، الإمارات ترى في ليبيا ساحة حيوية لموازنة النفوذ (التركي - القطري) من جهة، والنفوذ (الروسي – المصري) من جهة أخرى، دعم الإمارات "لحفتر" يعكس رغبتها في توجيه ضربات قوية للنفوذ التركي والقطري، لا سيما في ظل الدعم التركي المكثف لحكومة الوفاق الوطني في السابق، هذا التأثير الإماراتي لا يقتصر فقط على مستوى الدعم العسكري، بل يشمل أيضاً الدور الدبلوماسي. الإمارات كانت سبّاقة في إنشاء تحالفات إقليمية مع دول مثل مصر والسعودية، وهي تحالفات تهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي عبر منع سيطرة القوى الإقليمية المتنافسة، مثل تركيا وقطر، على مجريات الأحداث في ليبيا، هذا التحالف الثلاثي بين الإمارات ومصر وروسيا قد يساهم في ترجيح كفة قوات "حفتر" في الصراع، مما يغير بشكل جذري التوازن العسكري والسياسي في البلاد.

من جانب آخر، الدعم الإماراتي "لحفتر" يعكس محاولتها السيطرة على مسارات الطاقة في البحر الأبيض المتوسط، لا سيما في مناطق النفط والغاز في ليبيا، الإمارات تدرك تماماً أهمية هذه الموارد بالنسبة لاستراتيجيتها الاقتصادية، وتعتبر استقرار ليبيا جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الطاقة الإقليمية، وهو ما يجعل الإمارات تسعى إلى فرض مصالحها في الملف الليبي بقوة، في وقت تعاني فيه القوى الكبرى من انقسامات بشأن كيفية معالجة الأزمة.

دور تركيا وقطر والنفوذ المتنازع عليه في ليبيا:

من ناحية أخرى، تركيا وقطر تشكلان جزءاً أساسياً من المعادلة الليبية المعقدة، تركيا بدعمها العسكري الكبير لحكومة الوفاق الوطني السابقة بقيادة "فائز السراج"، سعت إلى

تعزيز دورها كقوة إقليمية رئيسية في شمال إفريقيا، الدعم التركي لحكومة "السراج" لم يقتصر فقط على الدعم العسكري من خلال إرسال المرتزقة السوريين، بل شمل أيضاً تقديم مساعدات لوجستية، بما في ذلك الأسلحة والطائرات بدون طيار، ما منح حكومة الوفاق القدرة على موازنة القوة العسكرية الموجهة ضدها من "حفتر".

في الوقت نفسه، قطر تلعب دوراً مهماً في دعم حكومة الوفاق الوطني، حيث تقدم تمويلاً كبيراً لتنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا، مما يعكس تداخل المصالح بين قطر والإمارات في منطقة الشرق الأوسط، بينما تسعى الإمارات إلى محاربة هذه الحركات الإسلامية في المنطقة، يرى القطريون أن دعمهم لحكومة الوفاق الوطني يأتي في إطار الدفاع عن مصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية، ويعزز من علاقتهم مع فاعلين سياسيين آخرين في المنطقة.

المواجهة بين الإمارات وتركيا وقطر في ليبيا ليست مجرد صراع على النفوذ السياسي والعسكري، بل هي أيضاً صراع حول النفوذ الأمني والاقتصادي في منطقة تعد ذات أهمية استراتيجية كبيرة للثروات الطبيعية، فالإمارات تسعى إلى تقليص النفوذ التركي والقطري عبر دعمها "لحفتر" وضغطت على حكومة الوفاق الوطني لتمهيد الطريق لمصالحها الأمنية والاقتصادية.

نقطة التركيز:

بجانب الصراع العسكري والسياسي، يتعين الإشارة إلى أن ليبيا تعتبر نقطة تقاطع بين مصالح الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، مما يجعل الصراع أكثر تعقيداً، الدعم الإماراتي "لحفتر" وارتباطاتها مع روسيا، تساهم في تصعيد النفوذ الروسي في شمال إفريقيا، وهو ما يثير قلق الدول الغربية، وفي المقابل، دعم تركيا لحكومة الوفاق الوطني السابقة يضمن لها بقاء قواعدها العسكرية في طرابلس وتأمين خطوط الطاقة.

إن الصراع في ليبيا لم يعد مقتصراً على التنافس بين الإمارات و تركيا فقط، بل أصبح جزءاً من صراع أوسع بين القوى الكبرى على الموارد والاستراتيجيات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط.

التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتدخلات الاماراتية في ليبيا:

التأثيرات الاقتصادية:

من الناحية الاقتصادية، يمكن القول إن التدخل الإماراتي في ليبيا يتضمن أهدافاً استراتيجية، أهمها ضمان الوصول إلى الموارد النفطية الليبية، التي تعتبر من أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، حيث يعد النفط الليبي من أهم المصادر التي تهتم بها الإمارات نظراً لموقعها في سوق الطاقة العالمي، وخصوصاً في ظل تقلبات الأسعار وتأثيرات أسعار النفط على الاقتصاد الإماراتي، كما أن دولة الإمارات قد قامت بعدة استثمارات في قطاع الطاقة والبنية التحتية في ليبيا، والتي شملت إعادة بناء الموانئ والمرافق النفطية، ومع ذلك، فإن الوضع الأمني المتدهور في ليبيا يمنع تنفيذ الكثير من هذه المشاريع بشكل كامل، ويحد من قدرة الإمارات على استثمار مواردها بشكل كامل في ليبيا.

التأثيرات الاجتماعية للتدخلات الاماراتية في ليبيا:

أما على المستوى الاجتماعي، فإن التدخل الإماراتي يعمق الفجوات الاجتماعية والسياسية في ليبيا، خاصة في ظل دعم الإمارات "لحفتر"، الذي يرتبط اسمه بالعديد من الانتهاكات الحقوقية، هذا الأمر أدى إلى تصاعد الاستقطاب الداخلي بين الليبيين، حيث يرى كثيرون أن الإمارات تسعى إلى فرض هيمنتها على الشأن الليبي بما يتماشى مع مصالحها، مما يعزز مشاعر العداء تجاهها في بعض الأوساط الليبية.

التوقعات المستقبلية والتحديات:

إن مستقبل الدور السياسي للإمارات في ليبيا يعتمد على عدة عوامل حيوية، أبرزها تطور العلاقات الإقليمية والدولية والوضع العسكري على الأرض، إذا استمر النزاع بين حكومات الغرب الليبي والجيش في الشرق بقيادة "حفتر"، فمن المرجح أن تواصل الإمارات دعمها "لخليفة حفتر"، وعلى الرغم من الضغوط الدولية المتزايدة، إلا أنه في حال تغير موازين القوى الإقليمية أو ازدادت الضغوط الدولية على الإمارات لخفض تدخلاتها العسكرية، قد يظهر دور أكبر للدبلوماسية الإماراتية في محاولة لإعادة التوازن بين الأطراف المتنازعة، ومع ذلك فإن التوقعات المستقبلية تنطوي على عدد من التحديات.

التحديات التي قد تؤثر على سياسة الإمارات في ليبيا:

الضغط الدولي المتزايد: تواجه الإمارات تحديات كبيرة في ظل الضغوط الدولية المترتبة على تدخلاتها العسكرية في ليبيا، فالمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، قد يزيد من مطالبتهم بتقليص الدور العسكري الإماراتي في النزاع الليبي، هذا قد يفرض على الإمارات ضرورة مراجعة استراتيجياتها العسكرية في المنطقة والبحث عن طرق بديلة لتحقيق مصالحها السياسية في ليبيا.

تغير التوازن العسكري: استمرار النزاع العسكري في ليبيا قد يؤدي إلى تغيرات ميدانية غير متوقعة، مثل تقدم أحد الأطراف بشكل مفاجئ أو ظهور أطراف جديدة في الصراع، هذه التحولات قد تعرض الإمارات لتحديات في تحالفاتها العسكرية مما يضطرها إلى تعديل استراتيجياتها، سواء بالزيادة أو بتقليص الدعم المقدم للجانب الذي تؤيده.

التأثيرات الاقتصادية: تداعيات استمرار التدخل العسكري الاماراتي قد تكون تداعياتها اقتصادية على المدى الطويل، فتكلفة دعم الأطراف العسكرية في ليبيا قد تزداد بشكل غير مستدام، مما قد يضع ضغطاً على الاقتصاد الإماراتي، بالإضافة إلى ذلك، فإن تداعيات النزاع على الاستثمارات الإماراتية في القطاعات الحيوية مثل النفط والطاقة قد تؤثر على عوائد الإمارات المالية في المنطقة.

التوترات الإقليمية المتصاعدة: الإمارات قد تجد نفسها في موقف صعب إذا تصاعدت التوترات الإقليمية نتيجة لتدخلها في ليبيا، خاصة مع وجود تحالفات متنافسة مثل التحالف (التركي – القطري)، الذي يقف إلى جانب حكومة الوفاق، قد تواجه الإمارات تحديات في تنسيق سياساتها الإقليمية وحماية مصالحها في منطقة شمال أفريقيا.

إعادة بناء العلاقات مع القوى الدولية: تغيرات موازين القوى الإقليمية قد تجبر الإمارات على إعادة تقييم علاقاتها مع القوى الدولية، لاسيما الولايات المتحدة والدول الأوروبية، واستمرار الدعم الإماراتي "لخليفة حفتر" قد يعرض هذه العلاقات للاختبار، حيث تزايد الضغوط الدولية قد يؤدي إلى مراجعة الإمارات لدورها في النزاع الليبي.

في ضوء هذه التحديات، قد تلجأ الإمارات إلى تعزيز دبلوماسيتها، محاولة استعادة التوازن بين الأطراف المتنازعة، خصوصاً إذا حدثت تغييرات جوهرية في موازين القوى الإقليمية، وقد تركز الإمارات في المرحلة القادمة على تعزيز دورها كوسيط دبلوماسي لخفض حدة الصراع.

نقاط أخرى مهمة يمكن الاستفادة منها:

الاستراتيجيات الدبلوماسية الإماراتية: يمكن للإمارات أن تطور استراتيجيات دبلوماسية أكثر تنوعاً، تشمل الوساطة بين الأطراف المتنازعة، مع محاولة إعادة بناء الثقة بين الفاعلين الدوليين في ليبيا، وقد تسعى الإمارات للتعاون مع قوى كبرى مثل روسيا لتوسيع نفوذها في المنطقة.

دور الإمارات في إعادة الإعمار: في مرحلة ما بعد النزاع، يمكن للإمارات أن تلعب دوراً محورياً في إعادة إعمار ليبيا، مستفيدة من خبراتها الكبيرة في تطوير البنية التحتية، خاصة في مجالات الطاقة، النقل، والتعليم.

مكافحة الإرهاب: تزايد التدخل الإماراتي في ليبيا قد يرتبط أيضاً بالتركيز على مكافحة الجماعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة، مما يعزز دور الإمارات كفاعل رئيسي في مكافحة الإرهاب في شمال أفريقيا.

النفوذ الثقافي والإعلامي: قد تعمل الإمارات على تعزيز نفوذها الثقافي والإعلامي في ليبيا من خلال استثمارات في الإعلام المحلي والتعليم، مما يساعد في تحسين صورتها السياسية والاستراتيجية في المنطقة.

التغيرات في السياسة الداخلية للإمارات: التغيرات المستقبلية في السياسة الداخلية للإمارات قد تؤثر على دورها في ليبيا، في حال حدوث تحولات سياسية داخلية، قد تعدل الإمارات من استراتيجياتها العسكرية والدبلوماسية في المنطقة بما يتوافق مع أولوياتها الوطنية الجديدة.

عودة "ترامب" إلى المشهد السياسي من خلال رئاسته الولايات المتحدة الامريكية:

1. استمرار الدعم للأنظمة الاستبدادية والتحالفات العسكرية:

من المعروف أن إدارة "ترامب" خلال ولايته الأولى كانت تدعم الحكومات الاستبدادية في الشرق الأوسط، بما في ذلك دعمها "للمشير خليفة حفتر" في ليبيا، بعد اعادة انتخاب "ترامب" رئيساً للولايات المتحدة الامريكية، فمن المحتمل أن تستمر هذه السياسة، خاصة أن "ترامب" كان يعارض التدخلات العسكرية الأمريكية في المنطقة، وفضل تقديم الدعم

العسكري غير المباشر للحلفاء مثل الإمارات ومصر، هذه السياسة قد تسهم في تعزيز دور الإمارات في النزاع الليبي، وتوفير غطاء سياسي من الولايات المتحدة لدعم "حفتر".

2. خفض الضغط الدولي:

"ترامب" كان معروفاً بتقليص الضغوط الدولية على حلفائه في الشرق الأوسط، بما في ذلك تقليص الضغط على الدول مثل الإمارات والسعودية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان أو التدخلات العسكرية، قد يعني ذلك أن الإمارات ستتمكن من الاستمرار في سياستها في ليبيا بدون مواجهة ضغوط شديدة من واشنطن، مما يعزز مكانتها في النزاع، في المقابل، قد يقل الضغط الدولي على الإمارات فيما يتعلق بدعمها العسكري "لحفتر".

3. تقوية التحالفات مع القوى الإقليمية:

"ترامب" كان يسعى إلى تعزيز علاقات الولايات المتحدة مع بعض القوى الإقليمية التي تتفق مع مصالحه، مثل الإمارات والسعودية ومصر، وبعد إعادة انتخابه، من المحتمل أن تعمل الولايات المتحدة على تقوية هذه التحالفات، مما قد يؤدي إلى تزايد التنسيق بين واشنطن وأبوظبي حول قضايا مثل الأمن الإقليمي والنزاع الليبي، هذا قد يعزز الدور الإماراتي في ليبيا ويزيد من الدعم الأمريكي "لحفتر" أو للقوات المدعومة إماراتياً.

4. التوجهات العسكرية الأمريكية:

"ترامب" كان يفضل تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط وترك الفراغ للدول الإقليمية لملئه، وفي ضل رئاسته، قد تتغير السياسة الأمريكية في ليبيا بحيث يتقلص التدخل الأمريكي المباشر، مما يتيح للدول الإقليمية مثل الإمارات وروسيا ملء هذا

الفراغ، هذا قد يزيد من النفوذ الإماراتي في ليبيا، خاصة إذا لم تتخذ واشنطن خطوات حاسمة للحد من تدخلاتها العسكرية أو تعزيز دورها في التوسط في النزاع.

5. السياسات النفطية والاقتصادية:

"ترامب" كان يتبع سياسة "أمريكا أولاً" التي ركزت على تعزيز المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة، بما في ذلك تأمين إمدادات النفط، ومن المحتمل أن تؤثر هذه السياسة على كيفية تعامل الولايات المتحدة مع الصراع الليبي، حيث أن "ترامب" كان قد أظهر اهتماماً بسياسات تهدف إلى ضمان الاستقرار في أسواق النفط العالمية، الإمارات، التي تشترك مع الولايات المتحدة في مصالح اقتصادية عبر صادرات النفط، قد تجد نفسها في موقف مواتٍ لزيادة دورها في ليبيا، خاصة في مناطق النفط.

6. التوترات مع تركيا وقطر:

في ولاية "ترامب" السابقة، كانت العلاقات الأمريكية مع تركيا وقطر مشحونة في بعض الأحيان، خاصة في سياق النزاع الليبي، بعد اعادة انتخاب "ترامب"، قد تزداد التوترات بين الإمارات من جهة وتركيا وقطر من جهة أخرى، مما يزيد من حدة المنافسة الإقليمية حول النفوذ في ليبيا، هذا قد يعقد من محاولات الإمارات لتحقيق استقرار سياسي في ليبيا أو التوصل إلى حل وسط بين الأطراف المتنازعة.

7. التعامل مع الحلفاء الأوروبيين:

قد يكون "ترامب" أقل دعماً للحلول الدبلوماسية التي يروج لها دول الاتحاد الأوروبي بشأن النزاع الليبي، بدلاً من ذلك، قد يفضل استراتيجيات عسكرية أو تحالفات غير رسمية مع الدول الإقليمية التي تدعم "حفتر"، مثل الإمارات، هذا قد يؤدي إلى تقليص دور الدبلوماسية الأوروبية في الملف الليبي، وتعزيز الدور الإماراتي في المنطقة.

8. السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية:

بينما كانت إدارة "ترامب" تميل إلى تهميش قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في علاقاتها الخارجية، قد يؤدي ذلك إلى تقوية موقف الإمارات، التي تعتمد على تقنيات الأمن الداخلي والتحكم في الحركات السياسية، إذا استمر هذا النهج، فقد تجد الإمارات مجالاً أكبر لتوسيع دورها في ليبيا من دون مواجهة انتقادات كبيرة بشأن تدخلاتها في الشؤون الداخلية الليبية.

الخاتمـــة:

التحليل الاستشرافي للسياسات الخارجية لدولة الإمارات في ليبيا يوضح أن هذا التدخل يعكس بشكل كبير سياساتها الإقليمية التي تركز على الحفاظ على استقرار المنطقة وتعزيز مكانتها كقوة إقليمية، ومع ذلك، فإن هذه السياسات تواجه تحديات كبيرة نتيجة لتعدد الأطراف المتنازعة وتعقد المشهد السياسي الليبي، كما أن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لهذا التدخل قد تؤدي إلى مزيد من الاستقطابات الداخلية في ليبيا، في المستقبل، قد تضطر الإمارات إلى إعادة تقييم استراتيجياتها في ليبيا استجابة لتغيرات الوضع العسكري والدولي.

المراجع:

1. حامد، س. (2020)، السياسة الخارجية لدولة الإمارات في الشرق الأوسط: تحول نحو التحدي، مجلة الدراسات الشرق أوسطية.
2. الخاطر، أ. (2021)، تفكك ليبيا ودور القوى الخارجية، مجلة سياسات شمال أفريقيا.
3. كافاتورتا، ف. (2022)، الإمارات العربية المتحدة وتوازن القوى في الشرق الأوسط: نظرة استراتيجية، مراجعة الشؤون الدولية.
4. أيمن، م. (2019)، الحرب الأهلية الليبية: الديناميكيات الجيوسياسية وتأثير القوى الإقليمية، مراجعة الدراسات الليبية.
5. كاراجيانيس، إ. (2021)، أزمة ليبيا: دور الإمارات في النزاع العسكري والسياسي، مجلة النزاعات الدولية.